



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك

# شراكة من أجل استئصال الفقر في الريف



## تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مكرّسة لاستئصال الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية. ومن خلال القروض الميسّرة والميسّرة للغاية والمنح، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع فقراء الريف والحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على وضع وتمويل برامج ومشاريع تضمن لفقراء الريف الحصول على الموارد التي يحتاجونها للتغلب على الفقر. وتشمل هذه الموارد المياه والأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، والأسواق.

وتسترشد أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- تعزيز قدرات فقراء الريف وقدرات منظماتهم
- تحسين إمكانية العادلة للحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية
- زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية والنفاذ إلى الأسواق

وترتكز هذه الأهداف الاستراتيجية إلى اعتقاد بأنه من أجل استئصال الفقر يجب تعزيز قدرات فقراء الريف لكي يقودوا تنميتهم بأنفسهم. فيجب أن يكون الفقراء قادرين على تطوير منظماتهم وتقويتها بأنفسهم، لكي يتمكنوا من العمل على تحقيق مصالحهم بأنفسهم وإزالة العقبات التي تمنع الكثيرين منهم من تحسين أحوالهم المعيشية. ويجب أن يكون لهم نفوذ على القرارات والسياسات التي تمس حياتهم، وأن تكون لهم قوة تفاوضية أكبر في السوق.

والأعمال التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاسمة الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فنسبة 75 في المائة من أفقر فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة والأنشطة ذات الصلة بها. ولبلوغ الهدف المتمثل في تقليص نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015، يجب أن تنبؤاً الزراعة والتنمية الريفية مكاناً رئيسياً في الجهود الإنمائية.

ومنذ أن بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عملياته في عام 1978، استثمر ما يقرب من 8.7 بليون دولار أمريكي في 689 برنامجاً ومشروعاً استفاد منها أكثر من 250 مليون نسمة من فقراء الريف. وهناك 192 برنامجاً ومشروعاً جارياً لاستئصال الفقر في الريف يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تبلغ قيمتها الإجمالية 6.1 بليون دولار أمريكي. وقد استثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرابة 3 بلايين دولار أمريكي في هذه المبادرات.

### رمز للتعاون الدولي بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان الأوبك والبلدان النامية

ينطوي شعار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي وُضع في عام 1978، على مضمون رمزي للغاية. فهو يصوّر سنبله حبوب ترتكز إلى ثلاثة سيقان. وتمثل السيقان الجهات المؤسسة الثلاث التي تدعم الصندوق - وهي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان الأوبك والبلدان النامية. وقد مثل إنشاء الصندوق نوعاً جديداً من الشراكة، بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، تقدّم فيه كل من المجموعتين قدراتاً كبيراً من التمويل.

## أحداث فارق في مكافحة الفقر



صندوق الأوبك للتنمية الدولية هو مؤسسة تمويل إنمائي دولية حكومية أسستها في عام 1976 بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) التي كان عددها حينئذ 13 بلدا. ويعزز صندوق الأوبك التعاون بين البلدان الأعضاء فيه والبلدان النامية الأخرى، تعبيرا عن التضامن بين بلدان الجنوب. وعلى وجه الخصوص، يدعم الصندوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ذات الدخل المنخفض.

البلدان الإثنا عشر الأعضاء في صندوق الأوبك اليوم هي الإمارات العربية المتحدة واندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية فنزويلا البوليفارية والعراق وغابون وقطر والكويت والملكة العربية السعودية والنيجر. وقد انسحبت إكوادور من عضوية صندوق الأوبك في عام 1993.

ويقدم صندوق الأوبك قروضا ميسرة للمساعدة على تمويل البرامج والمشاريع الإنمائية، كما يقدم منح مساعدة تقنية، ومنح معونة غذائية، ومنح بحوث، ومنح إغاثة في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يساهم الصندوق في موارد مؤسسات إنمائية أخرى تستفيد البلدان النامية من أعمالها. وتزايد أهمية التمويل الذي يقدمه صندوق الأوبك لأنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية.

ويتبع صندوق الأوبك نهجا تكامليا وتشاركيا إزاء التنمية، يركز على التدابير التي تؤدي إلى تحسين مباشر لمستويات معيشة أفقر فقراء العالم. وينفذ معظم أعمال الصندوق في المناطق الريفية، ويتضمن مبادرات لا في القطاع الزراعي وحده بل أيضا في مجالات الصحة، وإمدادات المياه والإصحاح، والتعليم، والطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعة، وتطوير منشآت القطاع الخاص. وقد أقام صندوق الأوبك تحالفات قوية مع البلدان الشريكة له، عاملا معها على التصدي للمجالات التي تحتاجها أشد احتياج.

ومن المبادئ الجوهرية لصندوق الأوبك المرونة والتجاوب، اللتان تتيحان له اتخاذ إجراءات سريعة عند نشوء احتياجات وفرص جديدة. ومن الأمثلة القرية العهد مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونافذة تمويل القطاع الخاص التي أنشأها، وحسابات المنح الخاصة للأيدز وفيروسه، وللمعونة الغذائية، وللسلطة الفلسطينية.

ويحق لجميع البلدان النامية، باستثناء الدول الأعضاء في صندوق الأوبك، الحصول على المساعدة من صندوق الأوبك. وقد رصد صندوق الأوبك، منذ تأسيسه في عام 1976 وإلى الآن، أكثر من 7.6 بليون دولار أمريكي للتمويل الإنمائي، تشمل 6.3 بليون دولار أمريكي لقروض لما يزيد كثيرا على 1 000 برنامج ومشروع. وقد استفاد حتى الآن 119 بلدا في جميع المناطق النامية في العالم من التمويل الذي يقدمه الصندوق. ويجري حاليا تنفيذ نحو 330 مشروعا. ويجري حاليا تنفيذ نحو 330 مشروعا.

«مثل إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
شراكة من نوع جديد - بين بلدان الأوبك  
والبلدان الصناعية، وبين البلدان النامية والبلدان  
المتقدمة - قدمت فيها كل مجموعة تمويلا كبيرا  
للمؤسسة. وكانت تلك الشراكة نموذجا مبكرا لتحالف  
عالمي عبر الفوارق الجغرافية والإيديولوجية، يجمع  
أطرافه معا من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل  
في استئصال الفقر والجوع.»

كوفي عنان  
الأمين العام للأمم المتحدة





نساء في مرتفعات بويروكا في رواندا يجمعن الطين من مجرى نهر صغير لصنع الطوب وبلاط السقوف للبيع. وتقدم إليهن منظمة غير حكومية محلية تُسمى «دوتيريمبيري»، أي «التطلع إلى الأمام».

## تصدير

مضى ثلاثون عاما منذ أن استهلّت البلدان الأعضاء في الأوبك سلسلة الأحداث التي أدّت إلى إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وقد أنشئ الصندوق استجابة لأزمة الغذاء العالمية التي اجتاحت العديد من البلدان النامية في أواسط السبعينات، وهو يمثّل اعترافا من المجتمع الدولي بأن ما يلزم لاستئصال الفقر والجوع هو إنشاء تحالف عالمي بأهداف مشتركة. وكان إنشاء صندوق الأوبك بادرة تضامن هامة من الدول الأعضاء في الأوبك مع العالم النامي.

وتجلى في إنشاء المؤسستين كليهما في نفس الفترة اعتراف واسع النطاق بأن علاقات الشراكة هي المفتاح للتصدّي للمشاكل العالمية الملحة.

وخلال قرابة ثلاثة عقود، أقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك شراكة فريدة من نوعها تتعدّى مجرد التعاون المالي. وتستند هذه الشراكة إلى هدف مشترك هو: تمكين الفقراء، وخصوصا في المناطق الريفية، من تأمين حياة أفضل. ونحن - الصندوق الدولي للتنمية



الزراعية وصندوق الأوبك - نعمل معا على تصميم وتمويل وتنفيذ برامج ومشاريع إنمائية في بعض من أفقر المجتمعات الريفية وأكثرها هشاشة في البلدان النامية.

وما جعل هذه الشراكة فريدة من نوعها عند تأسيسها ما زال صحيحا اليوم. فقد مثّل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نوعا جديدا من الشراكة بين بلدان الأوبك والبلدان الصناعية، وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ووفّرت البلدان الأعضاء في الأوبك الإرادة، وموارد كبيرة، في شراكة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجعل الصندوق الدولي للتنمية

الزراعية حقيقة واقعة. وبسبب هذه المساهمة الفريدة، تتبوأ بلدان الأوبك مكانة خاصة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

واليوم يواجه العالم أزمة مرّة أخرى، وما زال الفقر أكبر تهديد منفرد للأمن والتنمية المستدامة. ويركّز المجتمع الدولي بأسره الآن تركيزاً لم يسبق له مثيل على تخفيف حدّة الفقر - يتجسّد في التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الأهداف، الموقوتة والقابلة للقياس، تدعو المجتمع الدولي إلى أن يوحد أولوياته ونهجه، وأن يبني شراكة عالمية من أجل التنمية.

ومع هذه المبادرة العالمية الجديدة، أصبحت الحاجة إلى الشراكات الفعّالة والمرنة أكبر منها في أي وقت مضى. فالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية - وهو تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015 - هو هدف قابل للتحقيق. وفي جنوب آسيا وشرقها، حدث تقدّم كبير صوب تخفيف حدّة الفقر والجوع، وارتبط ذلك التقدّم ارتباطاً قوياً بمستويات عالية من الاستثمار في مجال الزراعة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث الإنفاق العام على الزراعة منخفض نسبياً، لم يحرز سوى القليل من التقدّم. بيد أنه من المشجّع كثيراً أن القادة الأفارقة ملتزمون بزيادة الاستثمار في مجال الزراعة.

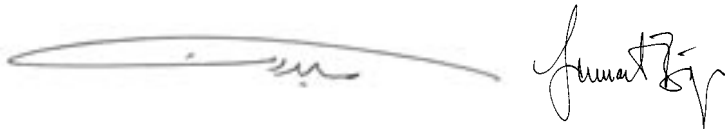
وفي هذا السياق، تكتسب الشراكة الطويلة الأجل بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك أهمية أكبر. ونحن، كشركاء إنمائيين، نسلّم بالفوائد العديدة لضمّ مواردنا ومهاراتنا وخبراتنا معاً. ومن خلال جلب جوانب القوة في كل منّا إلى الشراكة، نخلق عناصر تآزر تساعد على تحقيق الحدّ الأقصى من الأثر لجهودنا المشتركة.

ومفتاح النجاح في مبادراتنا المشتركة هو أن كلاً منّا متمم للآخر. فصندوق الأوبك يدعم بصفة عامة البنية التحتية الريفية، بينما يركّز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الخدمات الداعمة الزراعية والاستثمار الزراعي.

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك ملتزمان التزاماً تاماً بمبدأ التعاون في عملنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أننا نؤمن أيضاً بالنظر إلى ما هو أبعد من الأهداف. فاستئصال الفقر الريفي يعني أكثر كثيراً من مجرد الأهداف. فهو يمسّ أناساً حقيقيين واحتياجات حقيقية. وهو يتعلّق بظروف طاحنة من المعاناة والجوع والمرض - هي النصيب اليومي لـ 1.2 بليون نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع.

وإلى جانب تنفيذ برامجهما المستقلّة، يشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك حتى اليوم في تمويل 58 برنامجاً ومشروعاً في كل المناطق النامية في العالم. وتشارك المؤسساتان كلتاهما أيضاً في الحوار بشأن السياسات، وتعملان على تنسيق أنشطتهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي عام 2004 عقدنا اجتماعاً رسمياً لبحث السبل الجديدة للعمل المشترك.

وفي الوقت نفسه نسلّم بأن أهم شركائنا هم الفقراء أنفسهم. ولن ننجح في تمكينهم وتمكين أطفالهم من تحسين ظروفهم المعيشية إلاّ بتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.



سليمان جاسر الحريش  
المدير العام لصندوق الأوبك

لينارت بوغه  
رئيس الصندوق الدولي للتنمية  
الزراعية





بدعمٍ من رئيس فريقهن، الذي يظهر في المقدمة، تقوم نساء من أقلية إثنية في هوانغ سو فاي في فيت نام ببناء طرق تربط القرى النائية.



## بلدان صندوق الأوبك ونشأة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وكان استعداد بلدان الأوبك لتقديم نسبة كبيرة من التمويل الأولي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إحدى نقاط التحوّل التي أدت إلى إنشاء المؤسسة الجديدة. وبرصد موارد مالية كبيرة، دعمت بلدان الأوبك أيضاً اتفاقاً من نوع جديد يكون بموجبه للبلدان النامية دور بارز في إدارة شؤون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وحُدّد هدف أولي قدره بليون دولار أمريكي، على أساس أن من المفهوم أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اختصاراً: «المنظمة») وبلدان الأوبك ستسهم بمعظم التمويل، ولكن البلدان النامية الأخرى ستسهم أيضاً. وتقرّر أن يكون للصندوق الجديد ترتيب فريد من نوعه لاقتسام السلطة، بحيث تكون حقوق التصويت المتساوية مقسّمة بين فئات العضوية الثلاث: بلدان المنظمة وبلدان الأوبك والبلدان النامية الأخرى.

في أواسط السبعينات، أدت أزمة غذائية عالمية إلى إدراك ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتفادي حدوث مجاعة واسعة النطاق وللتصدّي للأسباب التي ينشأ عنها الجوع وسوء التغذية في الأجل الطويل. واستجابة لهذه الأزمة، اجتمع قادة العالم في مؤتمر الأغذية العالمي للأمم المتحدة المعقود في روما في عام 1974 لمناقشة الأبعاد المعقّدة للأزمة الغذائية والتدابير اللازمة لتحقيق هدف الأمن الغذائي العالمي. وبحثوا المبادرات التي يمكن أن تؤدّي إلى إقامة تحالفات جديدة وحشد المزيد من الموارد. وكانت إحدى تلك المبادرات اقتراحاً بإنشاء وكالة جديدة، هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تركّز على أفقر الناس وأكثرهم هشاشة في العالم: أي فقراء الريف. ولكن بقيت عقبة رئيسية هي: من أين ستأتي الموارد؟ ففي حين كان المانحون التقليديون يؤيدون إقامة الوكالة الجديدة المقترحة، كانوا متردّين في تقديم المزيد.



## قادة الأوبك يؤكّدون مجدداً التزامهم بمكافحة الفقر

في أيلول/سبتمبر 2000 وبعد أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر قمة الألفية، اجتمع قادة البلدان الأعضاء في الأوبك في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات الأوبك، الذي عُقد في كاراكاس بجمهورية فنزويلا البوليفارية. وأعاد إعلان كاراكاس الذي أصدره تأكيد تضامن بلدان الأوبك مع بقية العالم النامي. وتعهّدت بلدان الأوبك بالاستمرار في المساعدة على تلبية احتياجات البلدان الفقيرة من خلال برامج المعونة الفردية والمتعدّدة الأطراف، بما في ذلك عن طريق الشراكة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك.

ونص الإعلان أيضاً على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال الفقر الريفي ينبغي أن يكونا الأولوية العالمية العليا. وحثّ قادة الأوبك البلدان الصناعية على الاعتراف بأن «أكبر مأساة بيئية تواجه العالم هي فقر البشر».

وتطلّب تحويل هذه الفكرة إلى واقع إجراء مفاوضات دائبة ومطوّلة. ووافقت بلدان الأوبك بسخاء على أن تقدّم حصة من المساهمات تكاد أن تكون مساوية لحصة بلدان المنظمة. واقتنعت بلدان المنظمة بقيمة المشاركة في صندوق لا تكون لها سيطرة كاملة على اتخاذ القرارات فيه. وفي النهاية، تعهّدت بلدان الأوبك بمبلغ 435.5 مليون دولار أمريكي، وبلدان المنظمة بمبلغ 569 مليون دولار أمريكي، والبلدان النامية الأخرى بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي. وقدم صندوق الأوبك مبلغاً إضافياً قدره 20 مليون دولار أمريكي من موارده الخاصة لصالح التجديد الأول لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبالنظر إلى الحجم النسبي للنتائج المحلي الإجمالي لبلدان الأوبك مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانت مساهمة بلدان الأوبك بادرة فائقة للعادة.

وعندما وقّعت غالبية المشاركين على اتفاق إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 1976، شكّل ذلك انتصاراً للجميع ومعلماً في طريق التنمية الدولية. وللمرّة الأولى أنشئت وكالة تركز حصراً على أكثر الفقراء تعرّضاً للإغفال والتهميش – أي الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية.

وللمرّة الأولى أيضاً، حصلت بلدان الأوبك على دور حاسم الأهمية في البتّ في الأولويات الإنمائية الدولية، وذلك من خلال دورها في إدارة شؤون مؤسسة إنمائية متعدّدة الأطراف. وكانت بلدان الأوبك مرتاحة لإتاحة موارد الأوبك لتمويل البرامج والمشاريع. وكانت البلدان النامية تعلم أنها ستجد في دول الأوبك حلفاء قيّمين.

وإلى اليوم، ما زال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أحد منظمات التمويل الإنمائي المتعدّدة الأطراف الرئيسية القليلة التي تمتلك بلدان الأوبك والبلدان النامية الأخرى فيها غالبية الأصوات.

## لماذا الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية؟

الفقر المدقع ريفي في غالبية العظمى. فثلاثة أرباع أفقر فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في كسب معيشتهم على الزراعة والصناعات والخدمات ذات الصلة بالزراعة. ومعظم هؤلاء الفقراء من الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة، والعمال البدويين العاملين بأجر الذين لا أراضي لهم، والرعاة، وصيادي الأسماك الحرفيين.

والزراعة هي مجال العمل الرئيسي وأكبر قطاعات الاقتصاد وأكبر مصدر لإيرادات التصدير في معظم البلدان النامية. وقد أصبحت الصلة بين الإنفاق على التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي واستئصال الفقر الريفى متزايدة الوضوح. وفي السنوات الأخيرة، ظهر ارتباط قوي بين علو مستويات الإنفاق على الزراعة والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع والجوع.



## قضايا التمايز بين الجنسين

ستون في المائة من فقراء الريف في العالم نساء وفتيات. ويشجع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك المبادرات التي تزيد قدراتهم. وللنساء إمكانيات كامنة كبيرة كعوامل تغيير. وعندما تتحسن الوضعية الاقتصادية للمرأة، يزداد اعتزازها بنفسها وثقتها بها، ويزداد احتمال أن تشارك في العمل الاجتماعي وفي اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي. وتستطيع النساء عندئذ تغيير حياتهن وحياة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبذلك يصبحن مساهمات قويات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك البرامج والمشاريع التي تزيل العقبات التي تمنع المرأة من تحقيق إمكانياتها الكامنة. ومن العناصر الرئيسية في تلك البرامج والمشاريع تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية، والتدريب على مهارات عمل جديدة، وتحسين إمكانية الحصول على الأراضي.



وهذا صحيح بصفة خاصة في شرق آسيا وجنوبها. وعلى خلاف ذلك ففي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث الدعم المحلي للزراعة منخفض إلى أقصى حد، يتزايد الفقر في العديد من البلدان. ويمكن أن يؤدي التزام أعضاء الاتحاد الأفريقي بتخصيص نسبة 10 في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية إلى انعكاس هذا الاتجاه.

وعندما تستثمر الحكومات في الزراعة، يستطيع الفلاحون ذوو الحيازات الصغيرة أن يزدوا إنتاجيتهم وأن يحصلوا على إمكانية أفضل للنفاذ إلى الأسواق. ومع ارتفاع الإنتاجية يزيد الطلب على البذور والري والأسمدة والأدوات والتجهيز والنقل ويؤدي ذلك إلى ازدياد فرص العمل في القطاع الريفي غير الزراعي. وعندما يتعزز القطاع الزراعي والقطاع الريفي غير الزراعي، فإنهما يسهمان في دعم الاقتصاد في مجمله.

والتجارة الدولية محرك رئيسي آخر للنمو واستئصال الفقر. فبتحسين نوعية وكمية السلع التي ينتجها القطاع الزراعي، وبإتاحة الفرصة العادلة للنفاذ إلى أسواق التصدير، تستطيع البلدان النامية أن تحصل على إيرادات صرف أجنبي قيمة تستخدمها في الاستثمار المحلي.

وبعد فترة طويلة من نقص الاستثمار، يوجد اعتراف متزايد من حكومات البلدان النامية والمانحين بما للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية من أهمية حاسمة. وإلى جانب الموارد الاستثمارية، يوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك للحكومات المقترضة إمكانية الحصول على المعرفة والدراية الفنية التي تساعد على ترجمة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية إلى أنشطة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وإدخال تحسينات على حياة سكان الريف.





يجتمع صغار المزارعين في آتشاكا ببوليفيا لمناقشة التقدم المحرز بشأن منشآتهم الصغرى لتجهيز الزبادي.

## عكس تدهور الأراضي عن طريق الآلية العالمية

عندما تتدهور الأراضي، تنخفض إنتاجية الحيوانات والمزارع، ويسهم ذلك في زيادة الفقر. والآلية العالمية المنبثقة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي يستضيفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تساعد البلدان على تركيز طاقاتها ومواردها ومعارفها من أجل عكس هذه العملية المدمرة. وقد ساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 6.25 مليون دولار أمريكي لدعم هذا العمل. ويدعم صندوق الأوبك أيضا الآلية العالمية، وذلك مثلا من خلال منحة بمبلغ 300 000 دولار أمريكي للحد من تدهور الأراضي ومكافحة الجفاف وتحسين ممارسات إدارة الأراضي في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وقُدِّمت منحة أخرى بمبلغ 350 000 دولار أمريكي لمكافحة التصحر بتحسين تجميع المياه في الأراضي التي تُروى بالأمطار، وزيادة خصوبة التربة، وزراعة الأشجار والشجيرات والمحاصيل العلفية.

## العمل في إطار الشراكات

يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك معا كشركاء لتمويل البرامج والمشاريع الإنمائية في بعض من أفقر المجتمعات وأكثرها هشاشة في البلدان النامية. ويتعدى تعاونهما مجرد جمع الموارد المالية معا. فهما يشتركان في الإيمان بالحاجة إلى زيادة قدرات فقراء الريف من أجل التغلب على الفقر، وفي القناعة بأنه لكي تنجح البرامج والمشاريع الإنمائية يجب أن تُبنى على ما لفقراء الريف أنفسهم من خبرة وبصيرة وتطلعات.

ويجب أن يلبي الدعم احتياجات صغار المنتجين الذين هم، رغم أنهم هم أنفسهم منتجون للغذاء، من أكثر الناس جوعا وفقرا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج الزراعي جزءا من نهج متكامل إزاء التنمية الريفية يتصدى لأبعاد الفقر الريفي العديدة.

وصندوق الأوبك هو أكبر مشارك بعد البنك الدولي في تمويل البرامج والمشاريع التي يرهاها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد يشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك في تمويل 58 مشروعا في 30 بلدا، وهناك مزيد من المبادرات المشتركة التي لم تصل بعد إلى طور التنفيذ.



لوصول المدخلات الزراعية إلى القرى وتمكيناً للفلاحين من جلب محاصيلهم إلى الأسواق التي يحصلون فيها على أسعار جيدة. وكثيراً ما تشتمل المشاريع على مكوّن خاص بالمدّخرات والقروض يتيح للناس أن يدخروا إيراداتهم بأمان وأن يحصلوا على قروض لبدء أعمال تجارية. وتعزّز المشاريع الإنتاج الزراعي بزيادة إمكانية الحصول على البذور وغيرها من المدخلات الزراعية، وعقد دورات تدريبية، وتحسين الصحة الحيوانية، وزيادة قيمة المحاصيل عن طريق التجهيز. ويستخدم الشريك أيضاً المنح لتمويل البحوث في ميادين الزراعة والصحة الحيوانية ومصائد الأسماك وغيرها من المجالات التي يمكن أن تخفّف وطأة الفقر في البلدان النامية.

وتجلب هذه المشاريع المياه النظيفة إلى القرى النائية، وتساعد المجتمعات المحلية على تشكيل رابطات لمستعملي المياه من أجل صيانة الآبار والمضخّات الجديدة بعد انتهاء المشاريع. وتبني المشاريع الطرق الجديدة وتصلح الطرق القائمة، ضمّانا

### مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي تشارك في تمويلها مع صندوق الأوبك (المبالغ المعتمدة بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	عدد المشاريع	التمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	التمويل الذي شارك به صندوق الأوبك	مجموع تكلفة المشاريع
أنغولا	1	7,190	3,130	11,950
أرمينيا	1	15,301	5,000	28,721
بنين	1	9,000	4,000	17,000
بوليفيا	3	29,500	4,500	43,051
البوسنة والهرسك	1	12,000	5,000	25,489
بوركينافاسو	1	16,029	2,886	38,314
بوروندي	4	57,846	27,423	120,315
الجمهورية الدومينيكية	1	14,000	5,000	24,000
غينيا الاستوائية	1	4,983	1,482	18,002
اثيوبيا	1	11,000	4,000	33,700
غواتيمالا	5	76,229	35,430	151,639
غينيا	2	25,214	11,182	43,723
غيانا	1	6,000	1,000	9,000
هايتي	1	10,572	3,275	22,314
هندوراس	1	7,682	3,339	15,722
الأردن	2	21,920	10,273	70,090
كينيا	1	8,000	5,000	19,200
لاوس	2	11,473	7,811	40,100
لبنان	1	9,961	4,924	21,894
مدغشقر	2	25,340	10,764	45,638
المالديف	2	4,920	3,115	21,410
مالي	2	21,700	6,010	38,000
موريتانيا	2	22,327	5,990	41,294
المغرب	2	41,735	5,627	101,952
موزامبيق	2	18,428	6,088	31,372
باراغواي	2	22,115	6,157	46,465
بيرو	1	12,278	4,000	19,142
رواندا	3	30,721	17,832	62,603
السودان	2	22,002	13,616	55,614
تنزانيا	2	31,176	2,168	43,789
تايلند	1	10,000	3,000	18,300
تونس	1	18,746	6,987	44,337
تركيا	1	13,079	9,902	30,043
زامبيا	2	36,833	1,000	46,200
<b>المجموع</b>	<b>58</b>	<b>685,300</b>	<b>246,911</b>	<b>1,400,383</b>



## تشجيع القطاع الخاص على المساعدة في استئصال الفقر

يمثل الافتقار إلى قطاع خاص محلي عارم النشاط أحد الأسباب لعدم تلاشي الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العديد من البلدان النامية. التي يشهد القطاع الخاص فيها استحداث تسع وظائف من أصل كل عشر تستحدث. فضلا عن إنشاء الوظائف وتوفير التدريب المفيد، يستطيع القطاع الخاص أن يعزز الكفاءة والنمو بجلب التنافس إلى الاقتصاد. ويولد القطاع الخاص أيضا التجارة ويحفز الاستثمار.

وقد ظلّ صندوق الأوبك منذ البداية يقدم الدعم إلى القطاع الخاص بطريقة غير مباشرة، عن طريق وسائل مثل التسهيلات الائتمانية وخدمات الإرشاد. بيد أن الصندوق قرّر في أواخر التسعينات أن يُنشئ مرفقا للقطاع الخاص مكرّسا للمساعدة على ترويج منشآت القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان النامية، بما في ذلك تقديم الفروض مباشرة إلى منشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر. وبالحصول على التمويل الكافي، يستطيع منظّمو مشاريع القطاع الخاص في البلدان الفقيرة أن يكسروا الحلقة المفرغة المتمثلة في قلة المدخرات فتلة الاستثمارات فتلة النمو وأن يبدأوا في المساهمة في القوة الاقتصادية للبلد.

وتشمل استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن تنمية القطاع الخاص والشراكة تشجيع الحوار حول السياسات الرامية إلى تنمية القطاع الخاص المحلي، والاستثمار في مبادرات القطاع الخاص المحلي، وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص كمصدر للمزيد من الاستثمارات والمعارف يمكن أن يساعد على استئصال الفقر في المناطق الريفية.

ويركّز كل من الشريكين على قطاعات معيّنة في البرامج والمشاريع التي يشتركان في تمويلها. ويدعم صندوق الأوبك عموما البنية التحتية الريفية، بما فيها إمدادات المياه والطرق الريفية، وكذلك الأصول الزراعية، بما في ذلك المعدات الزراعية، وتجديد الثروة الحيوانية، ومرافق تجهيز المحاصيل الزراعية التابعة للقطاع الخاص.

ويركّز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الخدمات الداعمة للزراعة، بما فيها البحوث والإرشاد الزراعي، والخدمات المالية الريفية، وتنمية المجتمعات المحلية وإنشاء المؤسسات المحلية، والاستثمارات الزراعية، مثل تركيب معدّات الري أو تطوير مزارع الأشجار.

وتجمع الشراكة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك ما لكل منهما من جوانب القوة الخاصة معا من أجل تعظيم تأثير جهودهما. ولصندوق الأوبك دراية خاصة بالمشاكل المرتبطة بالفقر، لأن دوله الأعضاء هي نفسها بلدان نامية. وهذا يجعل الصندوق حليفا قيّما للبلدان النامية الأخرى وشريكا جيدا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

و حاليا تبلغ المبالغ المتجمّعة التي تعهّدت الدول الأعضاء في صندوق الأوبك بتقديمها إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 1.3 بليون دولار أمريكي. ويشمل هذا الرقم 861 مليون دولار أمريكي تخص رأس المال الأولي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتجديد الأول لرأسماله، و430.6 مليون دولار أمريكي تخص التجديدات اللاحقة، ومساهمة خاصة بمبلغ 20 مليون دولار من موارد صندوق الأوبك الذاتية.

وقد سدّد حتى الآن ما يزيد قليلا على 1.1 بليون دولار أمريكي من المبلغ الإجمالي المتعهّد بتقديمه.



## كيف يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك معا

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك مكرّسان لإحداث فرق في حياة الفقراء. وهما يشاركان في تمويل مشاريع وبرامج مشتركة في البلدان النامية تساعد الفقراء على تهيئة حياة أفضل لأنفسهم بتحسين البنية التحتية، وحفز محو الأمية ومهارات الأعمال التجارية، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وتطبيق الأساليب والمواد الزراعية العصرية. وبما أن البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة في تهيئة فرص العمل وكمصدر للإيرادات، فإن الشريكين يستثمران في البحوث الزراعية من أجل الاستفادة إلى الحد الأقصى من الزراعة وصيد الأسماك والإنتاج الحيواني.



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأوبك يتشاركان في تمويل البرامج والمشاريع

فيما يلي أمثلة لبعض من البرامج والمشاريع البالغ عددها 58 برنامجا ومشروعا التي تشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأوبك في تمويلها في أكثر من 30 بلدا.



### □ التكنولوجيا العصرية تنهض بالزراعة في مرتفعات غواتيمالا

كثير من أفقر الناس في غواتيمالا سكان أصليون من سلالة المايا يعيشون في بيئات جبلية قاسية يحد فيها علو الارتفاع من نمو العديد من المحاصيل.

وقد طلبت حكومة غواتيمالا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يساعدها على تصميم مشروع لزيادة إنتاج الأغذية وزيادة مداخيل الأسر وتخفيف حدة الفقر في تسع مناطق في الشمال الغربي من القطر. وحصل مشروع التنمية الريفية في مرتفعات كوتشوماتاناس، الذي تبلغ تكلفته 20.8 مليون دولار أمريكي، على مشاركة في التمويل من صندوق الأوبك، وظل يعمل من عام 1993 إلى عام 2000.

واستخدم الفلاحون تكنولوجيات جديدة وأدوات عصرية سهلت عليهم زيادة الإنتاج. واتبعوا أساليب للتخزين اللاحق للحصاد أدت إلى تقليل الكميات التي تلتف من محاصيلهم، وزرعوا محاصيل ذات قيمة أعلى، مثل أشجار الفاكهة، بغية زيادة مداخيل الأسر. وأدت نظم الري الصغيرة وأحواض تجميع المياه إلى تحسين إدارة المياه، في حين اعتمدت لتحسين صيانة التربة تدابير تشمل زراعة الأشجار.

وبالحصول على قروض صغيرة، استطاع المشاركون في المشروع أن يمولوا أعمالا تجارية جديدة، مثل بيع المدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية. وعززت المجموعات القاعدية، بحيث تسنى لفقرى الريف أن يصمموا أنشطة في إطار المشاريع وينفذوها. وقامت حلقات العمل المكرسة لتنمية الاعتماد بالنفس بتشجيع النساء على أداء دور أكبر في أنشطة المشروع، وقدمت الدورات التدريبية توعية للجنسين كليهما بشأن التمييز بين الجنسين.

وازداد إنتاج الأغذية والدخل نتيجة للمشروع، ولكن تمثلت واحدة من أهم النتائج في أثر المشروع على المرأة، التي تولت دورا أكبر كثيرا في اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي.

### □ تحسين استخدام التربة والمياه يؤدي إلى زيادة الدخل في الأردن

في الشمال الشرقي من الأردن، أدت محدودية الأراضي الزراعية وتزايد تدهور التربة إلى إرهاب شديد لصغار الفلاحين. ويقوم مشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض اليرموك، الذي تبلغ تكلفته 28.1 مليون دولار أمريكي، باستحداث ممارسات زراعية أفضل، تحمي التربة والموارد المائية. ومدّة المشروع ست سنوات، وقد بدأ في عام 1999 وما زال جاريا.

ويستخدم الفلاحون الجدران الحجرية والمصاطب الترابية والمدرجات لتثبيت التربة، بينما تتيح الدورة الزراعية وغيرها من التقنيات استعادة خصوبة التربة. ويزرع الفلاحون وأسرههم حدائق الفاكهة لتوفير الفواكه الغنية بالفيتامينات، التي يمكن أيضا بيعها كمحاصيل نقدية. وتوفّر شبكة من الأحواض ومن الينابيع المستصلحة المياه لري حدائق الفاكهة.

ويساعد نمو الأنشطة غير الزراعية على تخفيف الضغط على الأراضي وزيادة مداخيل الأسر. وتحصل النساء المحليات على قروض صغيرة لبدء أعمال تجارية تؤدي إلى تحسين نوعية السلع التي ينتجها وعلى دعم للمشاريع يمكنهن من النفاذ إلى الأسواق. وتمّ تشييد أكثر من 160 كيلومترا من الطرق لضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية.



## □ تحسين صحة الماشية يؤدي إلى زيادة إنتاج الألبان في لبنان

لم تترك الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت 17 عاما للأسر الريفية سوى القليل من الأبقار والخراف والأغنام. وقد تشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك في تمويل مشروع انعاش الإنتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الذي بلغت تكلفته 21.9 مليون دولار أمريكي والذي يهدف إلى تمكين الأسر التي تربي القطعان في سهل البقاع من شراء الحيوانات والحصول على المساعدة التقنية من أجل تحسين إنتاج الألبان واللحوم والأصواف. واستمر المشروع من عام 1993 إلى 2002. وحصل الفلاحون على قروض لشراء أبقار حلوية مستوردة عالية الغلة وسلالات محلية من الخراف والأغنام. وحُصنت الأبقار الحلوية ضد مرض الحمى القلاعية. وشيد المشروع عشرة مراكز لتجميع الألبان بغية توفير طريقة أفضل صحيا لتجميع الألبان.

وقامت خمسة مراكز إرشاد بتدريب ما يقرب من 1 000 مشارك في مجالات الصحة الحيوانية وتربية الحيوانات الزراعية والتجهيز اللاحق للحصاد. والتحت النساء بدورات بشأن كيفية تنظيم أنشطة المشاريع الصغيرة، مثل بيع المصنوعات اليدوية. وشكلت العديد من النساء تعاونيات لإنتاج الأغذية تهدف إلى تجهيز الفواكه والخضروات.

وكان من أكبر آثار المشروع ازدياد إنتاج الألبان السنوي من نحو 3 500 لتر للبقرة إلى أكثر من 6 000 لتر. وأدى التجهيز بطرق أفضل صحيا إلى تخفيض كمية الألبان التي تُرفض بسبب سوء نوعيتها من 20 في المائة إلى 1.7 في المائة، كما أدى إلى زيادة بنسبة 50 في المائة في السعر الذي يحصل عليه الفلاحون من بيع ألبانهم. وأدت حملة التحصين إلى تخفيض معدلات الإصابة بالأمراض الحيوانية.

## □ الاستفادة من قدرة نهر النيجر في مالي على أن يهب الحياة

في صحراء مالي، توجد الحياة حيثما يوجد الماء. وعندما تكون مياه الأمطار وفيرة، فيفيض نهر النيجر على شطآنه ويرفع مستويات البحيرات والبرك. وفي فصل الجفاف تنحسر البحيرات، وفي بعض السنوات تشح مياه الأمطار حتى تجف البحيرات. وتسهم محدودية توافر المياه في ضعف الإنتاج الزراعي.

وقد ساعد مشروع التنمية في منطقة لاکوستر، الذي بلغت تكلفته 11 مليون دولار أمريكي، الفلاحين وصيادي الأسماك والرعاة في منطقة نيافوتكي الشمالية من القطر على حفظ المياه واستخدام أساليب زراعية محسنة لزيادة الغلة. وتلقى المشروع تمويلا مشتركا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك، واستمر من عام 1987 إلى عام 1996.

وسويت الأراضي لكي يتسنى استخدام مياه البحيرات والبرك في الري. وساعدت السدود وبوابات التحكم في المياه على حفظ المياه في البحيرات لفترات أطول، وضخت المضخات الصغيرة المياه إلى الحقول المجاورة. ومكنت المشورة التقنية الفلاحين من الاستفادة إلى الحد الأقصى من نظام زراعة الأرز المغمور بالمياه، وهو طريقة لزراعة الفسائل في السهول المغمورة بمياه الفيضان ثم نقلها إلى الحقول عند انحسار المياه. وزرعت الجماعات النسائية قطعاً من الأراضي مساحتها 5 هكتارات كساتين مروية للخضروات، باستخدام سلالات محسنة من الأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل أخرى. وكانت الغلات كبيرة بحيث تسنى للنساء إطعام أسرهن مع بقاء فائض يمكنهن بيعه أو مقايضته. ومع ارتفاع مستويات المياه في البحيرات والبرك وبقائها عالية لفترات أطول، استطاع المزيد من الأسر أن يستقر هناك ويعمل في الزراعة وصيد الأسماك.

وهناك مرحلة ثانية للمشروع أقرت في عام 1996 ويجري تنفيذها، وتهدف إلى البناء على هذه الإنجازات وبذل جهود جديدة لتحسين الصحة والتغذية، بما في ذلك عن طريق تحسين إمكانية الحصول على المياه النظيفة والإصحاح.





### □ تحسين الري والصحة الحيوانية يخفف حدة الفقر في المغرب

في المناطق الجنوبية الجافة من المغرب، يشكل الضغط السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية عقبات رئيسية. وقد نفذ مشروع التنمية الريفية في تافيلالة وداديس، بتكلفة 52.5 مليون دولار أمريكي، بين عامي 1994 و2001، من أجل تحديث نظم الري وتحسين الصحة الحيوانية. وساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك في تمويل المشروع.

وركز المشروع على من يعيشون في نظامين بيئيين رئيسيين، أحدهما جاف وشبه صحراوي يتوقف فيه الإنتاج الزراعي على توافر المياه للري، والآخر السهوب التي تشكل فيها تربية الأغنام والخراف وغيرها من الحيوانات الزراعية المصدر الأساسي للدخل.

واستخدام نظم الري الصغيرة تقليد متبع في المغرب. وقد تم إصلاح المعدات وتعزيزها، وأقيمت الحواجز الواقية لحماية الحقول المزروعة من مياه الفيضانات. وأتاحت الدورة الزراعية ومخططات إراحة الأراضي وغيرها من الأساليب استصلاح الأراضي الزراعية والمراعي المتدهورة. وزرع الفلاحون شجيرات العلف لمنع انجراف التربة وضمان تحسن المراعي للحيوانات الزراعية. وتم تحصين أكثر من مليوني حيوان ضد الأمراض، وعولج 3 ملايين حيوان آخر من الطفيليات.

وتعلمت النساء مهارات جديدة تساعدهن على كسب الدخل. وحضرن أيضا صفوف محو الأمية بغية تحسين مهارتهن في الأعمال التجارية. وجلب المشروع سلالة جديدة من الأغنام أتيح للنساء شراؤها بثالث سعرها في السوق وسداد الثمن بأقساط عديدة.

وأتيح للنساء أيضا الحصول على رعاية بيطرية مجانية لحيواناتهن. ومكنت إحدى التعاونيات 200 امرأة من تجهيز ألبان الأغنام لصنع الجبن. وشكلت النساء خمس رابطات، تضم أكثر من 200 فلاحا وراعية. وساعدت الجماعات النسائية النساء الأخريات على تبادل خبراتهن ووضع خطط تنسيقية لضمان الحصول على منافذ في الأسواق للمنتجات الزراعية.

## □ إعادة الحياة إلى طبيعتها بعد سنوات الحرب الأهلية في رواندا

عقب وقوع جرائم الإبادة الجماعية في عام 1994. تدفق اللاجئون إلى مقاطعة أوموتارا الواقعة في الشمال الشرقي من رواندا، فضايف ذلك عدد السكان وأسهم في ازدياد الفقر. ويتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك، يقوم مشروع تطوير البنية الأساسية وتنمية موارد المجتمع المحلي في أوموتارا بتعزيز قدرات المجتمعات المحلية من أجل تحسين معيشتها عن طريق مشروع مدته عشر سنوات يهدف إلى زيادة الغلات الزراعية وجلب المياه النظيفة إلى القرى وإصلاح الطرق الريفية وتشبيدها. وتمت الموافقة على المشروع في عام 2000 ويجري تنفيذه.

ويعمل المشروع مع حكومة رواندا على استنفار المكاتب المحلية التابعة للإدارة العمومية وإلى دعم الهيئات الحكومية اللامركزية التي أنشئت حديثاً من أجل توفير الخدمات التي يحتاجها القرويون. ويعمل المشروع أيضاً على تطوير منظمات الفلاحين والمنظمات النسائية لكي يتمكن فقراء الريف من إدارة عملية التنمية وتحديد الأنشطة التي تمس إليها الحاجة أكثر من غيرها.

ومن أكثر الاحتياجات إلحاحاً المياه النظيفة. فأوموتارا من أكثر مناطق رواندا جفافاً، وكثيراً ما تقضي النساء والأطفال ساعات من كل يوم في جلب المياه. ويقوم المشروع بحفر الآبار للوصول إلى مستجمعات المياه الجوفية، ويمد 200 كيلومتر من أنابيب المياه ويشيد السدود ويعيد تأهيلها لتوفير مياه الشرب للحيوانات الزراعية.

ويجري بناء أكثر من 300 كيلومتر من الطرق أو تحسينها، ضماناً لأن يتاح لكل مجتمع محلي طريق صالح للاستخدام في جميع الفصول على بعد لا يزيد عن 5 كيلومترات لكي يتسنى جلب المحاصيل إلى الأسواق.

ويجري بناء مراكز لإكثار البذور وتسويق الأسمدة في ستة مجتمعات محلية بغية مساعدة الفلاحين على زيادة إنتاجهم. ولضمان أن تستفيد أفقر الأسر وأكثرها هشاشة من الفرص التي يتيحها المشروع، يجري توزيع 12 000 حزمة مواد بدئية، تحتوي على بذور ذرة شامية وفول عالية الغلة، وأسمدة، ووسائل أعلاف، ووسائل أشجار فواكه.

ويستخدم المشروع التوأمة لتنمية موارد المجتمعات المحلية وتطوير البنية الأساسية في أوموتارا، الذي أقر في عام 2001، نفس الاستراتيجية لفائدة 35 000 أسرة لم تستفد من المشروع الأول.



## □ جماعات المجتمع المحلي تكتسب الدراية

### الفنية اللازمة لتخفيف حدة الفقر في تركيا

يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في شرق تركيا نحو 800 دولار أمريكي، أي أقل كثيراً من المتوسط الوطني البالغ 2 800 دولار أمريكي. ورغم ذلك توجد بالمنطقة طرق مطورة جيداً وشبكات اتصالات جيدة، ولها إمكانيات اقتصادية كامنة كبيرة. وقد تمت الموافقة في عام 2003 على مشروع تنمية سيفاز-إرزنيكان بتكلفة قدرها 30 مليون دولار ولمدة سبع سنوات. ويستهدف المشروع 50 000 نسمة في 200 قرية في مقاطعتين شرقيتين، ليساعدهم على زيادة مداخيلهم وتحسين نوعية حياتهم. ويتلقى المشروع تمويلاً مشتركاً من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك.

ومشاركة المجتمعات المحلية عن طريق رابطات القرى أمر جوهري في المشروع. وتوفر الدورات الدراسية الدعم في التخطيط والتنظيم والإدارة لكي تتمكن الجماعات من تحديد

الأولويات لاحتياجات المجتمعات المحلية، وإدارة المراعي والمياه، وزيادة قوتهم التفاوضية في الأسواق.

ويتلقى الرعاة معلومات عن تحسين الصحة الحيوانية والتسويق وتحسين إدارة المراعي. ويقوم الفلاحون بتنظيم وعقد جلسات إيضاح عملي للأساليب الزراعية، بما في ذلك فلاحه الروابي، وفلاحه الأحزمة الكنتورية، وغيرها من الأساليب الزراعية المحسنة، بغية نقل المعلومات التي حصلوا عليها إلى الآخرين.

ويتلقى نحو 70 تعاونية جديدة أو قائمة مشورة بشأن كيفية تحسين الخدمة التي تقدمها إلى أعضائها، بتقديم الخدمات الضرورية في مجالات الإنتاج والتسويق والتجهيز. ويؤدي التدريب على مسك الدفاتر والمحاسبة والمهارات التجارية العامة إلى تمكين الجماعات من وضع الخطط لتسويق المنتجات الزراعية.

وتعطى الأولوية للأسر الفقيرة التي تقوم عليها نساء، والأسر التي تمتلك أراضي صغيرة وحيوانات زراعية قليلة أو لا تمتلك أيًا منها.



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك يتشاركان في دعم البحوث الزراعية

لا توفر الزراعة في البلدان النامية الغذاء وحسب بل يعمل فيها أيضا معظم الناس وتدر إيرادات كبيرة. ومع ذلك فالعديد من البلدان الفقيرة يعاني من قسوة المناخ ومحدودية الموارد المائية وتدهور التربة وانتشار الآفات الزراعية وعقبات أخرى تحد من قدرتها على الاستفادة القصوى من هذا القطاع. ويعتمد استئصال الفقر الريفي وتحقيق الأمن الغذائي العالمي اعتمادا كبيرا على الأفكار المنبثقة من البحوث الموجهة إلى تلبية احتياجات صغار الفلاحين في ظروف شح الموارد. ويشمل ذلك البحوث التي تساعد على تحسين نوعية وكمية الإنتاج الزراعي بتجربة البذور الجديدة والسلالات المحسنة والأساليب الزراعية التي تلبّي ما لفقراء الريف من احتياجات محدّدة. وهذا هو السبب في أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك كليهما يستثمران كثيرا في البحوث الزراعية.

وقد قدّم صندوق الأوبك أكثر من 16.5 مليون دولار أمريكي من المنح إلى الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. ويساعد الدعم الذي يُقدّم حاليا على تعزيز المقاومة لفيروس تحرز الذرة الشامية في شرق أفريقيا؛ وتمويل البحوث عن الشعير، الذي هو محصول رئيسي في غرب آسيا ومنطقة شمال أفريقيا؛ ولتنفيذ مخطط متكامل لإدارة المحاصيل بين زارعي البطاطا في أمريكا اللاتينية. ويعمل صندوق الأوبك أيضا مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على مكافحة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، من خلال حملات لمكافحة سوسة النخيل الحمراء ودودة العالم القديم الحلزونية وحَمَى الصدغ الأفريقي والحَمَى القلاعية.

ويدرس صندوق الأوبك، مع المركز الدولي للزراعة الملحية، الكيفية التي يمكن بهاري الأعلاف والمحاصيل الغذائية باستخدام المياه المالحة. وقدّم الصندوق منحا تبلغ أكثر من مليوني دولار أمريكي للتشبيد الأولي للمركز وبناء قدراته وبرامجه البحثية.

ويقدّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضا دعما كبيرا للبحوث الزراعية. فقد قدّم منحا بمبلغ 163 مليون دولار أمريكي لبرامج ومشاريع تنفذها المراكز التي يدعمها الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. ويمول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مرحلة متابعة لبرنامج ناجح بلغت كلفته 2.7 مليون دولار أمريكي لمكافحة سوسة النخيل الحمراء باستخدام أساليب لا تضرّ البيئة. ويدفع البرنامج الجديد الذي تبلغ قيمته 7 ملايين دولار أمريكي تكلفة أخصائي متفرغ وخبراء استشاريين لإجراء المزيد من البحوث ومن التجارب الميدانية في تسعة بلدان في الشرق الأوسط.

وساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لبرنامج متكامل للمحاصيل والحيوانات الزراعية مدته أربع سنوات يهدف إلى زيادة إنتاجية الخراف والأغنام في المناطق القليلة الأمطار في ثمانية بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشارك في البرنامج نحو 14 000 من الفلاحين والرعاة من أجل تحسين الصحة الحيوانية، ورفع مستويات الخصوبة، وزراعة محاصيل علفية عالية الغلة ومقاومة للأمراض، وتشكيل تعاونيات لكي يتأهلوا للحصول على القروض. ومن خلال البحوث الحقلية، تمّ التأكد من إمكانية تقدير احتياجات الفلاحين تقديرا دقيقا ومن أن الفلاحين يتبادلون المعلومات التي حصلوا عليها عن طريق التدريب الذي يقوم به الفلاحون أنفسهم ومن خلال حلقات العمل الجوّالة. وانتهى البرنامج في عام 2002.





# مَعَالِمُ فِي تَارِيخِ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك

- 1974: كان من أكبر النتائج الملموسة لمؤتمر الأغذية العالمي إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. واعتمد المؤتمر القرار الثالث عشر، الذي اقترحه وقدمه 11 بلدا من بلدان الأوبك الإثني عشر مع 19 بلدا ناميا آخر وثلاثة بلدان متقدمة النمو.
- 1976: إعراباً عن التضامن بين بلدان الجنوب، أنشأت بلدان الأوبك صندوق الأوبك الخاص وعهدت إليه بتقديم دعم مالي للبلدان النامية، غير بلدان الأوبك، للمساعدة على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.
- 1977: في الاجتماع الأول لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشاركت كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان الأوبك وبلدان نامية أخرى في المساهمة بمبلغ بليون دولار أمريكي، فقدّمت بذلك نموذجا هاما للتعاون بين الشمال والجنوب.
- 1978: وضع شعار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي يمثل التعاون الثلاثي بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك والبلدان النامية الأخرى.
- 1979: وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك على مبادرتهما التمويلية الأولى، وهي مشروع التنمية الريفية في شرق مباندا في بوروندي.
- 1980: وافقت البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في صندوق الأوبك على تحويل صندوق الأوبك الخاص إلى وكالة إنمائية دولية دائمة تُسمّى صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- 1982: ساهمت بلدان صندوق الأوبك بمبلغ 425.6 مليون دولار للتجديد الأول لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأتاحت هذه المساهمة للإيفاد، مع منحة خاصة من صندوق الأوبك، أن يحقق هدف تجديد موارده.
- 1983-2003: ساهمت الدول الأعضاء في صندوق الأوبك في المزيد من التجديدات لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وعززت برنامجها الخاص بالعمليات المشتركة.
- 2004: (شباط/فبراير): خاطب المدير العام الجديد لصندوق الأوبك، سليمان جاسر الحريش، الدورة السابعة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ملاحظاً أن: «التزامنا [أي صندوق الأوبك] باستتصال الفقر المدقع هو التزام مطلق بحيث إن العالم الريفي أصبح عالماً بقدر ما هو عالم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.»
- 2004: (نيسان/أبريل): قام المدير العام لصندوق الأوبك، سليمان الحريش، باستقبال لينارت بوغه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في مقر صندوق الأوبك في فيينا. وأكدت المحادثات مجدداً الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين وأضافت إليها زخماً جديداً.

صورة الغلاف: رجل يحضّر الخضروات للبيع في السوق المركزي في أنتسيرا، مدغشقر.  
جميع الصور من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من إنتاج: س. بيكيو - أ. بولات - أ. كونتي -  
ر. غروسمان - ن. ماكغير - ج. موراندو - ج. سباول - ب. تارتاغني - ه. فالخنر  
أعيد الطبع في مطابع: Palombi & Lanci srl، سبتمبر/أيلول 2005

Parkring 8  
A-1010 Vienna, Austria  
Telephone: +43 1 515 64-0  
Fax: +43 1 513 92 38  
E-mail: [info@opecfund.org](mailto:info@opecfund.org)  
[www.opecfund.org](http://www.opecfund.org)



Via del Serafico 107  
00142 Rome, Italy  
Telephone: +39 06 54591  
Facsimile: +39 06 5043463  
E-mail: [ifad@ifad.org](mailto:ifad@ifad.org)  
[www.ifad.org](http://www.ifad.org)

